لتوزيع منتجات Ferrero في الكويت مباشرة

«FERRERO» و«البستان الخليجي» توقعان شراكة إستراتيجية

محمد بن سلطان

غيدو فيرالاسكو

أعلنت مجموعة Ferrero العالمية للحلويات والسكاكر، وشركة البستان الخليجي لتوزيع المواد الغذائية في الكويت، في بيان صحافي أمس عن عقد اتفاقية شراكة استراتيجية، حيث سيعمل الطرفان من خلال هذه الشراكة الاستراتيجية الساري مفعولها فورا والتي تحمل اسم «فيرجلف الكويت للتجارة العامة» على دمج جهودهما من أجل توزيع منتجات Ferrero مباشرة عبر السوق الكويتي.

ويعد إطلاق فيرجلف الكويت للتجارة العامة تتويجا لعلاقة عمل طويلة الأمد تعود إلى عقود من الزمن بين فيريرو جلف والبستان الخليجي.

وذكر البيان أن الاتفاقية الاستراتيجية أعدت من أجل تعزيز الشراكة بين الطرفين، حيث ستقوم Ferrero بتطبيق نهجها التجاري الفريد ودرايتها في السوق الكويتي، الأمر الذي سيؤدي إلى فتح طرق جديدة للنمو، تشمل فرصا لتوسيع الأعمال المحلية وتطوير منتجات أو استراتيجيات جديدة.

وفي تعليق على هذه الاتفاقية، قال نائب رئيس مجلس إدارة البستان الخليجي محمد بن سلطان: «تشكل هذه الشراكة الاستراتيجية إنجازا رئيسيا بالنسبة إلينا ودليلا واضحا على التزام البستان الخليجي وFerrero بتعزيز العلاقة بينهما، ونحن على ثقة بأن هذا التحالف الاستراتيجي سيستند على زخم الماضي وسيسمح بنمو سريع للأعمال في السنوات المقبلة».

من جهته، أيد مدير عام شركة «فيريرو جلف» غيدو فيرالاسكو تصريح بن سلطان، وقال: «يسرنا إنشاء هذا المشروع المشترك مع البستان الخليجي ـ وهو شريكنا العريق الذي لطالما كان محط ثقة، حيث نعتبر أن هذا التحالف الاستراتيجي أساسي لنجاح فيريرو جلف في الكويت ومضيها قدما، كما تضمن قناة التوزيع المباشر أن ينقل كل من Ferrero والبستان الخليجي هذا العمل التجاري إلى آفاق جديدة».

الجهاز حقق إنجازات في أربعة محاور رئيسية

«حماية المنافسة»: استكمال البناء التشريعي والمؤسسي للجهاز

د.راشد العجمي

أكد رئيس مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة د.راشد العجمي أن مجلس الإدارة ماض في استكمال مرحلة البناء التشريعي والمؤسسي للجهاز من خلال دراسة وتحديد أوجه القصور التي شابت أحكام قانون حماية المنافسة الحالي، مشيرا إلى أنه تم إعداد قانون جديد للمنافسة يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، متوقعا أن يتم إقراره قريبا من مجلس الأمة بعد موافقة مجلس الوزراء عليه خلال الأيام القليلة الماضية.

وأوضح العجمي في تصريح صحافي أن الجهاز شهد الكثير من الإنجازات الملموسة في تطور أعماله لاسيما ما تحقق في السنة المالية 2018/2017 من خلال استقباله للشكاوى والتظلمات وعمل المبادرات والدراسات الاقتصادية للسوق والتي كان لها أبلغ الأثر في رسم الخطط المستقبلية التي تهدف للارتقاء بأداء الجهاز ليكون متمكنا من أداء أعماله على الوجه الأمثل وبما يخدم الاقتصاد الوطني وفقا لما ورد في قانون إنشائه.

ولفت إلى أن هذه الانطلاقة احتوت على إنجازات تتمثل في أربعة محاور رئيسية وهي استكمال مرحلة البناء التشريعي لجهاز حماية المنافسة، استكمال مرحلة البناء المؤسسي الإداري والفني للجهاز، الاستراتيجية والخطة الخمسية لحماية المنافسة بالإضافة إلى التشغيل الإداري والفني للجهاز.

وفيما يتعلق باستكمال مرحلة البناء المؤسسي الإداري والفني للجهاز قال العجمي إن الجهاز استكمل عملية التوظيف وتعيين الكوادر الوطنية المطلوبة لتشغيل الجهاز الإداري اللازم بهياكله التنظيمية والكوادر البشرية من الموظفين المختصين، باعتبارهم القوة الفاعلة والدافعة والمطبقة لأحكام قانون حماية المنافسة، موضحا أنه تم إعداد خطة للبرامج التدريبية اللازمة للعاملين بالجهاز وذلك لتوعية والتثقيف بقانون حماية المنافسة واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

وحول التشغيل الإداري والفني للجهاز قال العجمي ان التشغيل الإداري والفني لجهاز حماية المنافسة قطع شوطا كبيرا وذلك بفضل وجود طاقم الكوادر البشرية المتميز مع بداية السنة المالية السابقة، وقد نتج عنها إنجازات في شتى المجالات، موضحا أن أولى الخطوات التي اتخذها جهاز حماية المنافسة هو عملية بناء القدرات المؤسسية والفنية للكوادر البشرية والتي قد انضمت للجهاز حديثا، وذلك لتمكينهم من القيام بأعمالهم المطلوبة على الوجه الأمثل.

أما على المستوى الاستراتيجي فأشار إلى أن الجهاز قام وبالتعاون مع المختصين الدوليين في مجال قوانين المنافسة بإعداد استراتيجية واضحة وخطة عمل تحدد مسار الجهاز للسنوات الخمس القادمة بما يتواءم مع اختصاصاته ومتطلبات رؤية الكويت 2035 وأولويات الخطط الإنمائية للدولة، بالإضافة إلى العمل على تحديد الرؤية والرسالة والمبادئ والقيم المؤسسية التي ستكون قواعد العمل المؤسسي للجهاز، لافتا إلى أن ذلك سيساعد على عمل نظام تقييم ومتابعة لأعمال الجهاز مما يساعد على عملية اتخاذ القرارات بشأن الخطط والاستراتيجيات المستقبلية له.

وأكد العجمي أن الجهاز يقوم بواجباته كأحد مؤسسات الدولة التي عليها أن تساهم في بناء الكويت على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية وذلك من خلال تطبيق دوره الرقابي بالتصدي للممارسات الضارة بالمنافسة التي لها أن تؤثر سلبا على المنافسة الحرة من جانب، كما يعمل على تنظيم السوق من جانب آخر.

خفض توقعاته بنمو الاقتصاد العالمي إلى 3,3٪

«الوطني»: صندوق النقد الدولي يرسم صورة قاتمة لآفاق النمو الاقتصادي

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن صندوق النقد الدولي خفض توقعات النمو العالمي للمرة الثالثة في ستة أشهر فقط وقدم تقريرا قاتما عن الاقتصاد العالمي، حيث خفض توقعاته إلى نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3,3٪ هذا العام مقارنة مع التوقعات السابقة الصادرة في يناير الماضي والبالغة 3,5٪.

وقد أعزى التقرير هذا التراجع بصفة أساسية إلى تزايد التوترات التجارية المتنامية، حيث قام أيضا بتخفيض توقعات نمو حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات إلى 3,4٪ مقابل تقديرات يناير البالغة 4٪.

وأضاف التقرير أن ميزان المخاطر يرجح كفة التطورات السلبية، حيث أشار التقرير لذلك مستشهدا بعدد من المخاوف التي تتراوح ما بين المفاوضات القائمة بين الولايات المتحدة والصين لإنهاء الحرب التجارية، وكارثة انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي، وخطر حدوث تباطؤ عالمي واسع النطاق.

وبدءا من أكبر الاقتصادات العالمية، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لمعدلات نمو اقتصاد الولايات المتحدة إلى 2,3٪ بتراجع بلغت نسبته 0,2٪ مقارنة بتوقعات شهر يناير، وهو ما يعكس الإغلاق الحكومي الجزئي الذي انتهى في يناير الماضي وتراجع النفقات العامة إلى مستويات أقل مما كان متوقعا وحالة عدم اليقين على صعيد التبادل التجاري.

أما بالنسبة لمنطقة اليورو، فقد انخفضت توقعات النمو بنسبة 0,3٪ وصولا إلى 1,3٪، حيث دخلت إيطاليا الآن في حالة ركود اقتصادي، في حين تمكنت ألمانيا بالكاد من تجنب الركود بنهاية العام 2018. أما المملكة المتحدة ـ التي تأثرت بصفة رئيسية بحالة عدم اليقين الناتجة عن انفصالها عن ـ الاتحاد الأوروبي ـ فقد تم خفض توقعات نموها الاقتصادي بنسبة 0,3٪ لتصل إلى 1,2٪.

أشار التقرير إلى أن المجلس الاحتياطي الفيدرالي أبقى الخيارات مفتوحة في اجتماعه الأخير، حيث أشارت محاضر الاجتماعات إلى درجة عالية من عدم اليقين بشأن السياسات المستقبلية، فبعد رفع أسعار الفائدة أربع مرات في العام الماضي، تبنى البنك المركزي موقفا مغايرا تماما في مستهل العام 2019، متجها نحو موقف يتسم «بالتحلي بالصبر».

وفي الآونة الأخيرة، بدأ مسار المحادثات الخاصة بأسعار الفائدة يتغير نحو أي من الاتجاهين بناء على البيانات الواردة وغيرها من التطورات الأخرى. إلا أن معظم صانعي السياسات أشاروا إلى أن أسعار الفائدة ستظل على الأرجح على حالها دون تغير خلال الفترة المتبقية من العام الحالي. وقد نتج عن نشر محاضر الاجتماعات تراجع أسعار سندات الخزينة والأسهم في دلالة على ردة فعل المستثمرين وشعورهم بالقلق تجاه نبرة عدم اليقين حول مستقبل رفع أسعار الفائدة.

وتشير أحدث البيانات الصادرة عن الولايات المتحدة إلى إبقاء الاحتياطي الفيدرالي على نفس مسار موقفه السابق الخاص بعدم رفع أسعار الفائدة هذا العام، حيث من غير المرجح أن يؤدي الارتفاع الهامشي في معدلات التضخم إلى تغيير النهج المتأني الذي يتبعه الاحتياطي الفيدرالي.

وأشار التقرير إلى أن التضخم ارتفع في أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بنسبة 1,9٪ الشهر الماضي مقارنة بمستويات العام الماضي، ومرتفعا بنسبة 1,5٪ مقارنة بمعدلات فبراير وأعلى قليلا من توقعات السوق البالغة 1,8٪.

وعلى أساس شهري، شهدت معدلات التضخم أعلى مستوياتها منذ يناير 2018 ببلوغها 0,4٪ لكنها ما زالت تتماشى مع التوقعات. وتعزى تلك الارتفاعات إلى حد كبير إلى الارتفاع المستمر في أسعار النفط، إلا أن أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت أيضا، إلا انه على الرغم من ذلك، فإنه بالنظر إلى مؤشر أسعار المستهلك الأساسي، الذي يستبعد أسعار المواد الغذائية والطاقة المتقلبة، يلحظ ارتفاعه بنسبة 2٪ فقط مقارنة بنسبة 2,1٪ في فبراير.

كما كشف تقرير لمؤشر أسعار المنتجين الرئيسي ـ وهو مقياس للتضخم الصناعي ـ عن ارتفاع بنسبة 0,6٪ في الشهر الماضي فيما يعد أعلى الارتفاعات التي يحققها منذ أكتوبر 2018.

وقد تخطى هذا الرقم التوقعات التي بلغت 0,3٪ بمعدل الضعف تقريبا بعد أن سجل نموا بنسبة 0,1٪ في فبراير.

من جهة أخرى، ارتفع الدولار الأميركي بصفة عامة على خلفية تحسن البيانات بمستويات أفضل من المتوقع، إلا انه تراجع في وقت لاحق ويتداول حاليا عند مستوى 96,8 ـ مرتفعا بنسبة 0,7٪ تقريبا منذ بداية العام.

وعلى الجبهة التجارية، يبدو أن واشنطن سوف توجه انتباهها الآن نحو أوروبا بعد توتراتها مع الصين. وقد بدأ ذلك التركيز بعد اعتماد الاتحاد الأوروبي بعض الإعانات لدعم شركة إيرباص والتي اعتبرتها منظمة التجارة العالمية غير قانونية.

وهددت الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية على ما قيمته 11 مليار دولار من صادرات الاتحاد الأوروبي، بما يهدد الهدنة الحساسة بين الطرفين التي تم عقدها في يوليو بين واشنطن وبروكسل.

في ذلك الحين، أبرم رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود جونكر اتفاقا مع ترامب للامتناع عن فرض مزيد من الرسوم الجمركية وذلك على الرغم من عدم إلغائها رسميا منذ ذلك الحين.

«كيروتيك» الكويتية تنشئ مصنعاً في ينبع السعودية بـ 621 مليون ريال

واس: أبرمت الهيئة الملكية في مدينة ينبع السعودية اتفاقية استثمارية مع شركة أقطاب ينبع كيروتيك الكويتية لتكرير مادة الكيروسين لإنتاج المذيبات البيضاء.

وتتضمن الاتفاقية توفير الموقع والخدمات بمدينة ينبع الصناعية لشركة أقطاب ينبع المحدودة ـ كيروتيك لإنشاء وتشغيل مصنع لتكرير مادة الكيروسين لإنتاج المذيبات البيضاء، والمشروع مملوك لشركة كيروتيك اندستريز الكويتية بنسبة 100٪ برأسمال 621 مليون ريال.

وسيقام المشروع على مستوى عال من التصميم والمعايير الدولية، إذ يعد أحد أكبر المصانع من نوعه في الشرق الأوسط من ناحية المساحة والإنتاج بمساحة إجمالية تقدر بـ 220 ألف متر مربع وطاقة إنتاجية تفوق 163 ألف طن سنويا من المذيبات البيضاء عالية الجودة، والتي تستخدم في صناعة الطلاء والدهانات والأحبار ومواد التنظيف، وسيساهم المشروع في تغطية احتياج السوق المحلي السعودي والإقليمي والعالمي للمذيبات البيضاء عالية الجودة.

وباتت مدينة ينبع الصناعية مركزا للمواد الأساسية المستخدمة في صناعات الطلاء والدهانات عبر عدة مصانع منها مصنع شركة كريستل لإنتاج التيتانيوم دايوكسايد والذي يصدر منتجاته لجميع أنحاء العالم، وذلك لما تمتلكه المدينة من ميزة تنافسية وخدمات بمستوى عالمي، ووجهة للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

وتأتي هذه الاتفاقية تتويجا لمبادرات الهيئة الملكية بينبع بالشراكة الاستراتيجية مع مجموعة من الشركات الرئيسية للمساهمة في توطين الصناعات التحويلية التي تمثل رافدا اقتصاديا وعنصرا مشتركا مطلوبا من قبل العديد من الصناعات المختلفة.

كميفك
KMEFIC

إعلان

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

لمساهمي شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي ش.م.ك.ع

يسر مجلس إدارة شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر عقده في الساعة 11:00 من صباح يوم الخميس الموافق 2 مايو 2019، وذلك في منطقة شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الطابق الأول - قاعة فاطمة، وذلك لمناقشة البنود التالية:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية

1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والمصادقة عليه.
2 - سماع تقرير مراقب الحسابات السيد/ بدر الوزان من ديلويت وتوش الوزان وشركاه عن البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والمصادقة عليه.
3 - سماع تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق والمطابقة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
4 - مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 واعتمادها والمصادقة عليها.
5 - سماع تقرير المخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
6 - سماع تقرير التعاملات التي تمت عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 أو ستتم مع أطراف ذات صلة في السنة المالية 2019.
7 - سماع تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 طبقاً لنص المادة (26) من النظام الأساسي للشركة.
8 - مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة فيما عدا العضوين المستقلين بمبلغ إجمالي 12,000 د.ك وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31/ 12/ 2018.
9 - مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح على السادة المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31/ 12/ 2018.
10 - إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
11 - الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء وبيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10 % من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لمواد القانون رقم (7) لعام 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
12 - تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية القادمة التي تنتهي في 31 ديسمبر 2019 مع مراعاة مدة التغيير اللازمة لمراقبي حسابات الشركة وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابه.

والله الموفق،،،

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة، إدارة حفظ الأوراق المالية – شارع الخليج العربي – برج أحمد – هاتف 22464585 وذلك لاستلام بطاقات وتوكيلات الحضور.
للاستفسار أو لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي هاتف رقم: 22255058 / 22255048 / 22255519.

رئيس مجلس الإدارة

تشمل مستودعات بمنطقة جبل علي ومجمع دبي للاستثمار

«الخليج للاستثمار» تستحوذ على أصول لوجستية بـ 250 مليون درهم في دبي

محمد الحسن

بانكاج جوبتا

أعلنت شركة الخليج للاستثمارات الإسلامي عن استحواذها على محفظة أصول لوجستية من المستودعات الواقعة في «جبل علي» و«مجمع دبي للاستثمار»، وذلك نيابة عن مستثمريها، وبقيمة 250 مليون درهم.

وأوضحت الشركة في بيان صحافي أن المحفظة تشتمل على مخازن عامة ومتخصصة، مؤجرة لشركات لوجستية عالمية وإقليمية رائدة بعقود إيجار واتفاقيات قوية وطويلة الأجل.

تنويع المحفظة الاستثمارية

في هذا السياق، قال محمد الحسن الشريك المؤسس بالشركة والرئيس التنفيذي لمنطقة الخليج «نحن سعداء بكون شركة الخليج للاستثمار الاسلامي مستمرة في زيادة وتنويع محفظتها الاستثمارية المحلية في الامارات، بالدخول في القطاع اللوجستي الآخذ في النمو بسرعة من خلال الاستحواذ على مخازن ومستودعات عالية الجودة، ونتوقع ان يستمر قطاع الخدمات اللوجستية في النمو بوتيرة سريعة على خلفية النمو الهائل في الطلب على التجارة الإلكترونية، كما أن بعض مبادرات حكومة الإمارات العربية المتحدة مثل إكسبو2020 وتوسعات الميناء ستدفع الطلب على الأصول اللوجستية».

وأضاف الحسن: «أصولنا اللوجستية في دبي تتمتع بعقود إيجار طويلة الأجل ومتوسط عائد على رأس المال المستثمر يبلغ 10٪ سنويا، وهو ما يوفر لمستثمرينا فرصة جذابة في سوق واعد».

عوائد عالية

من جانبه، قال بانكاج جوبتا الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لأسواق الإمارات بالشركة «نحن متحمسون لجعل أول استثمار لنا في العقارات اللوجستية في الإمارات يتم من خلال الاستثمار في أصول المستودعات الحديثة والمتخصصة التي تم تأجيرها لمشغلين لوجستيين مرموقين وبعقود إيجار قوية للغاية، إنه استثمار مناسب جدا لاستراتيجيتنا الهادفة لتوفير عوائد نقدية عالية لمستثمرينا».

وأكد جوبتا على امان شركة الخليج للاستثمار الإسلامي أن قطاع الخدمات اللوجستية في دولة الإمارات العربية المتحدة سيستمر في التوسع بسرعة، بما يضمن ارتفاع العائد على الاستثمار بالنسبة للمستثمرين بالإضافة إلى تقديم أفضل جوانب الأمان والسيولة للاستثمار.